

**تحقيق** لا يختلف الوضع في مستشفى «فتوح كسروان الحكومي» عن غيره من المستشفيات الحكومية. هناك يقبض الفساد المالي والإداري على كل مفاصل العمل فيه. في ظلّ لامبالاة وزارة الصحة التي وصلتها عشرات المراجعات من دون أن تحرك ساكناً. وتضاف إلى ذلك المحاصصة السياسية التي قضت بصور قرار تعيين لجنة مؤقتة لإدارة المستشفى. لكن المصالح المتضرة تحول دون تسلمها مهماتها

## مستشفى البوار الحكومي: أوبئة وجرائم ومخالفات



اكتشفت جرثومة الـ Pseudomonas بسبب عدم إجراء الفحوص المكثفة بها إحدى الشركات (هيثم الموسوي)

### فيبيان عقيقي

على الطريق الفاصل بين قضاء كسروان وفتوحه، افتتح مستشفى حكومي في محلة البوار قبل عقد من الزمن. صحيح أن الوصول إليه صعب، كون البنى التحتية متهاكلة والطرق سيئة، لكنّها من المصاعب التي اعتادها الكسروانيون في مختلف مناطق القضاء، وتبقى، بالنسبة إليهم، أهون من الانتظار في بهو المستشفيات الخاصة وتحمل فاتورتها الاستشفائية المرتفعة. إلا أن المبنى الاستشفائي الذي شُيد ليستوعب نحو 120 سريراً، لا يعمل فيه اليوم أكثر من 20 سريراً، ما يشير إلى أن المرضى فضلوا تحمّل أي شيء بدل الاستشفاء هناك.

### اللجنة المؤقتة

في 2016/7/15 صدر قرار عن الوزير وائل أبو فاعور يقضي بتعيين لجنة مؤقتة لإدارة مستشفى «فتوح كسروان الحكومي» بطلب من الرابطة، ويرأسها الدكتور أندريه قزيلي وتضم 6 أعضاء ومفوض حكومة محسوبيين على التيار العوني والنائب السابق منصور اليون. مرّ شهران والمطالبة في تطبيقه هي سيّدة الموقف. لا يزال عازار صامداً في موقعه بدعم من البطريك بشارة الراعي، الذي تمنى على النائب وليد جنبلاط إيقاف قرار تعيين لجنة بديلة، وبإلحاح حثيث من نواب سابقين، علماً بأن خيار تغيير عازار مطروح منذ فترة، إذ انتهت صلاحية مرسوم تعيينه منذ عام 2008. وقدمت إلى وزارة الصحة ملفات كل من الدكتور وليد ريشا وجان كلود بستاني، وأجريت معهما المقابلات لتولي المنصب مكانه. بعد إصدار قراره، أرسل أبو فاعور طلباً إلى مجلس الخدمة المدنية للموافقة على إنهاء خدمة مجلس الإدارة والمدير ومفوض الحكومة. فأتى الردّ منذ نحو أسبوع، بأن لا صفة للمجلس لقبول استقالة أو إقالة أحد، وهي صلاحية منطوية بالوزير. راهناً. هناك رأيان قانونيان، يشير الأول إلى أن تعيين عازار صدر بمرسوم، وتالياً إزاحته تحتاج إلى مرسوم عبر تعيين مجلس إدارة أصيل. ويستند الثاني إلى دراسة قانونية تؤكد أن القرار قانوني، وخصوصاً أن قرارات مماثلة تم اتخاذها في 13 مستشفى أخرى؛ من بينها مستشفى شيعا الذي صدر قرار تعيين لجنة إدارية فيه بالتزامن مع قرار مستشفى البوار، من دون العودة إلى مجلس الوزراء كون اللجنة المؤقتة لا تخضع للمعايير المفروضة في مجلس الخدمة المدنية.

### دراسة

عام 2005، انتهت أعمال بناء مستشفى «فتوح كسروان الحكومي»، وعين مجلس إدارة جديد لفترة ثلاث سنوات لافتتاحه وبدء تشغيله. يومها ساهم نواب كسروان وجبيل بتأمين 1,6 مليون دولار هبة من الكويت، وحول إلى صندوقه مبلغ مليوني دولار لتشغيله كان مخصصاً لمستشفى بنت جبيل الحكومي. وخلال ست سنوات، أقيمت حفلات سنوية لافتتاحه من دون أن يستقبل مريضاً واحداً، إلى أن فتحت أبوابه أخيراً نهاية عام 2011. نجح المستشفى في استقطاب أبناء كسروان والمناطق المجاورة، لكن ذلك لم يدم طويلاً. فبعد سنة، بدأت مرحلة الانتكاس التي تجلّت بانخفاض عدد المرضى، والإضرابات المتتالية للطواقم الوظيفي والأطباء احتجاجاً على سوء الإدارة والفساد الذي استشرى سريعاً.

### انحدار سريع

من يدخل المستشفى اليوم لا يرى سوى «الحدائقي» الذي تحول إلى مساعد ممرض، وعاملة النظافة التي باتت تقنية في التصوير الشعاعي، إضافة إلى ممرضة واحدة مناوية للعناية بالمرضى. السبب المباشر في تدهور وضع المستشفى هو اعتكاف كثير من الأطباء (في المستشفى أكثر من 200 طبيب، يعمل أقل من عشرة منهم) عن إدخال مرضاهم إليه، لافتقاره إلى الطاقم الطبي المتخصص (ممرضة واحدة لكل عشرين مريضاً، فيما المتعارف عليه هو ممرضة لكل عشرة مرضى)، وإلى كثير من التجهيزات الضرورية لإجراء العمليات والتدخلات الطبية، ما انعكس على أقسام عدّة مثل جراحة الأنف والحنجرة، وجراحة العين، والأطفال التي لم تعمل إلا نادراً. ولكن، بالنسبة إلى مدير المستشفى شربل عازار، الوضع طبيعي لا بل «ممتاز»، فهو يرى أن «المستشفى مزدهر، وقد بات من الأهم في جبل لبنان، إذ حصل على إفادة من وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية تصنّفه ضمن مستشفيات الفئة الأولى، واحتل المرتبة الأولى بين كل المستشفيات الخاصة والحكومية لناحية رضى المريض عن العناية المقدمة له»، معتبراً هذه الإفادة بمثابة ردّ على الشائعات التي تطاله. لا يبدو أن كلام عازار يطابق ما يحصل فعلاً في أروقة المستشفى.

### احتجاجات ومخالفات بالجملة

لا تتوقّف المشكلات على التجهيزات والأعطال المتكررة والجرائم التي تنخر المستشفى، فهناك أيضاً سوء الإدارة وتفشي الفساد. منذ خمس سنوات وحتى اليوم، نُفّذت في المستشفى ثلاثة إضرابات كبرى توقّف خلالها الأطباء والطواقم التمريضية عن العمل. الأول كان بسبب تمنع إدارة المستشفى عن دفع رواتب العاملين لأربعة أشهر متتالية. والثاني لعدم دفع مستحقات الأطباء بعدما تسلمت الإدارة 183 مليون ليرة بدل أتعابهم وصرفتها لدفع رواتب الموظفين خلافاً لمبدأ فصل الأتعاب، ليعودوا ويقبضوها بعد ثلاث سنوات من الإضرابات المتتالية، من سقف المالي لعام 2015. أمّا الإضراب الثالث فسببه طرد ثلاثة أطباء بنج رفضوا العمل في قسم الطوارئ بدلاً من الأطباء الاختصاصيين، وذلك بعد افتتاح القسم غير كامل التجهيزات أصلاً.

مقابل ذلك، تبقى معزوفة العجز المالي الحجة الدائمة للإفراط في طلب فروقات تتخطى الـ 5% المنصوص عليها قانوناً من المرضى لتغذية صندوق المستشفى. إلا أن هذه المعزوفة لم تمنع من توظيف

العجز المالي هو الحجة للإفراط في طلب فروقات تتخطى الـ 5% المنصوص عليها قانوناً

الدورية المكثفة بها إحدى الشركات المتعاقدة مع المستشفى، وتحول غرفة العمليات إلى مكان موبوء بالجراثيم. كلّ ذلك يدرجه عازار في خانة «الشائعات». يتغاضى عن المئة سرير المغلقة، وامتناع الأطباء عن إدخال مرضاهم إلى المستشفى، واستقالة ممرضات متخصصات في العلاج الكيماوي، ليؤكد: «نحن نعمل بضمير حي. أمّا عن ادعاءات الأطباء بوجود جرائم فتدفعنا إلى الاستغراب من استمرارهم في معالجة مرضاهم عندنا. يبدو أن المستشفى حليت بعيون وبدن يائها لأنها الأولى».

فبحسب المصادر، شهدت السنوات الماضية صراعاً بين اللجنة الطبية ونقابة الأطباء من جهة، وإدارة المستشفى من جهة أخرى، بعدما طلبت من الأطباء توقيع تعهد يحملهم مسؤولية إجراء الجراحات في غرف العمليات الموبوءة نظراً إلى تعطل المكيف فيها وعدم تعقيمها دورياً، إضافة إلى تسرب رائحة المازوت من مولدات الكهرباء إليها. عملاً، تحول المستشفى في فترة قصيرة، كما حال المستشفيات الحكومية، إلى مكان يعمه الاستهتار بصحة المرضى وحياتهم، وبات مكاناً غير صالح لاستقبالهم، أولاً بسبب تركز وتكدس الأعطال في أدوات التنظير المعوي والسكانر من دون تصليحها (بعضها لا يزال معطلاً حتى اليوم). وثانياً لافتقار المستشفى إلى كثير من المعدات الضرورية لإجراء العمليات الجراحية أو الطارئة. وثالثاً لتعطل المتكزّر في المولدات الكهربائية بالتزامن مع انقطاع متقطع في بطاريات الشحن. ورابعاً لتعطل المتكزّر لجهاز فحص نسبة الأوكسجين في الدم وأجهزة فحص الدم في المختبر. يضاف إلى ذلك، اكتشاف الجسم الطبي والتمريضي جرثومة الـ Pseudomonas في المياه صدف، بسبب عدم إجراء الفحوص

## العنف الأسري: كل الأزواج المعنفين ضد ضرب الزوجة!

### إيفا الشوفي

ماذا يقول الرجال إذا سئلوا عن سبب تعنيفهم لزوجاتهم؟، من هذا السؤال تنطلق الباحثة عزة شرارة بيضون للتعلم في «أحوال الرجال، ممارسي العنف، من منظورهم الذاتي»، في دراسة بعنوان «العنف الأسري: رجال يتكلمون، أعدتها بالتعاون مع منظمة أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين». أطلقت الدراسة أسس في اللقاء الوطني حول «مناهضة العنف الموجه ضد النساء والفتيات في لبنان»، الذي نظّمته «أبعاد» في نقابة المحامين.

يتوزع الرجال المشمولون في الدراسة على فئتين: تسعة منهم متهمون أمام القضاء بالتعنيف، واثنان بلتمسان المساعدة النفسية للتخلص من تعنيف زوجتيهما. من يصغي إلى رواياتهم، وفق بيضون، ويقارنها بروايات ضحاياهم، لا يفوته أن الفئتين تعيشان زمنين مختلفين: النساء بعشن في العصر الراهن ويرغبن في التمتع بامتيازاته التي أحدثت تغييراً في أحوالهن؛ فيما المعنفون الرجال متشبثون بزمن جميل كان فيه الرجال، لأنهم ذكور، قوامون ورؤساء على النساء. بعدسة الرجال، فإن زوجاتهم

دواخلهم خيبة عميقة تجاه زوجاتهم. كلّ منهم تزوّج امرأة ما لبثت أن انقلبت إلى «أخرى»، أو تزوّج «تصوّراً» لامرأة لم تتشبه الزوجة الواقعية به. وبالتالي يحملون الزوجات مسؤولية اتجاهاتهم العنيفة. وعليه، يصف الأزواج زوجاتهم وفق تصورهم للأدوار الجندرية التي يتعيّن على المرأة تأديتها، فيعتبرون أن زوجتهم ليست امرأة «لأنها ربة منزل مهملة»، «باردة جنسياً»، «أم غير صالحة...» أو أنها «الرجل في المنزل» في إشارة إلى سلب الرجل «حقه الطبيعي»، سلطة التفرد باتخاذ القرارات، وبالتالي يتشكل لديه شعور بالتعدي على

«تسريرات» جلبن الضرب لأنفسهنّ عبر استفزازهم. خليل مثلاً، يعتبر أن زوجته وقحة تجادله وتخلق في عينيه وترفع صوتها، وعادل يرى زوجته «رجلاً» تفرض دائماً وجهة نظرها ومهملة لبيتها. أما سمير، فيرفض أن يكون بنظر زوجته وعائلتها «حروفاً»!

### تبريرات العنف: الجميع يضرب

كل الذين شملتهم الدراسة صرحوا بأنهم ضد ضرب الزوجة وأنه لا يحقّ للزوج أن يؤدب زوجته؛ وينكرون تعنيف زوجاتهم أو يجدون أن ما فعلوه لا يستحق التسمية أصلاً،

باعتبار أن «كل الأزواج يضربون»، على ما قال أحدهم. فضلاً عن أن هؤلاء لا يعترفون بوجود تعنيف معنوي ونفسي واقتصادي. يبرر هؤلاء عنفهم بأنه رد على عنف باشرت به الزوجة. تقول الدراسة: في معظم الروايات يبدو العنف وكأنه خارج سيطرة المعنف، أي إنه مدفوع بألية مستقلة عن فاعله. هو يقع على الزوجة تماماً كما يحدث للرجل، بل إن الزوجة تستدعيه، فلا يعدو الرجل أن يكون مستجيباً على نحو قهري. في العمق بتسويغات «العنف التي يقدّمها الرجال، يُلاحظ أن جميع المشمولين بالدراسة يحملون في